Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Volume.12, Issue.2, pp: 246-255 Article 7
April (2022)

البلدان المتوسطية العربية والشراكة الأورومتوسطية

زياد العكروت

أستاذ مشارك في العلوم الاقتصادية بجامعة الملك خالد- كلية الأعمال -المملكة العربية السعودية

zakrout@kku.edu.sa

استلام البحث: 2022 /2/14 مراجعة البحث: 2022/2/26 قبول البحث: 2022/3/27

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.2.7

This file is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال
Global Journal of Economics and Business (GJEB)
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2
E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285
www.refaad.com

البلدان المتوسطية العربية والشراكة الأورومتوسطية

زياد العكروت
أستاذ مشارك في العلوم الاقتصادية بجامعة الملك خالد- كلية الأعمال- المملكة العربية السعودية
zakrout@kku.edu.sa

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.2.7 **قبول البحث:** 2022/3/27 **مراجعة البحث:** 2022 /2/26 **استلام البحث:** 2022/2/14

الملخص:

الشراكة الأورومتوسطية تمثل إحدى المشاريع الخارجية التي عرضت على البلدان العربية جنوب المتوسط، ويعد الاتحاد الأوروبي المهندس والمحرك الرئيسي لها بإيعاز من الجمهورية الفرنسية التي مازالت تعتبر هذه المنطقة امتدادًا لها بحكم الإرث والعلاقات التاريخية.

لهذا تلقي هذه الورقة الضوء على البلدان المتوسطية العربية والشراكة الأورومتوسطية، من خلال تحليل الجوانب الأساسية التي ركزت عليها هذه الاتفاقية على الصعيد السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي والثقافي والاجتماعي من جهة، وأهم التحديات التي شكلت عائقًا أمام نجاح وامتداد مشروعات التعاون المتوسطي من جهة أخرى. وتقدم الورقة أخيرًا الفرص والإمكانيات وكذلك الآفاق المستقبلية لنجاح وتعزيز التعاون، من خلال إيجاد بدائل لعديد المشاريع من أجل تحقيق التنمية والاستقرار على ضفتي المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطية؛ التكامل الاقتصادي؛ التجارة الحرة؛ الدول المغاربية؛ تقنية الاتصالات والمعلومات؛ التعاون المتوسطي.

المقدمة:

يشكل المجال الاقتصادي المحور الأساسي لبلدان جنوب المتوسط العربية، والذي تسعى من خلاله إلى تحقيق تكامل اقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث سعت الدول المغاربية إلى توقيع اتفاقيات مع بعض بلدان دول الاتحاد الأوروبي في بداية تسعينات القرن الماضي بمدينة بروكسل مقر المفوضية الأوروبية على أمل أن تقلص فجوة التنمية مع جيرانها الأوروبيين، ومنذ عام 1991 شهدت بروكسل العديد من النشاطات الفكرية والسياسية وجميعها تصب في اتجاه بلورة هذه الصيغة للعلاقات الأوروبية مع جنوب المتوسط (الكفرى، 2004). ولقد أهتم الاتحاد الأوروبي بتحقيق الشراكة مع الدول المتوسطية في إعلان برشلونة لسنة 1995، وهذا بسبب الأهمية الاستراتيجية للمتوسط على المستوى الدولي، وأيضًا استناد هذه الدول إلى بعد حضاري، وتكتل بشري، وثروات طبيعية مهمة، والتي في حالة تم استغلالها يمكن أن تلعب دورًا أساسيًا في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة لبلدان المغرب العربي. لذلك أصبح هذا الموضوع حيويًا ويحظى بأهمية بالغة في مختلف الدول المعنية، حيث يعد من المكتسبات المهمة في الوقت الحاضر وأخذ يحتل مكانة مهمة في الخطاب الأوروبي.

إن فكرة التعاون وتوقيع الاتفاقيات بين الدول ليست بجديدة أو حدث غريب على المجتمع الاقتصادي الدولي، بل هي برامج مستمرة نظرًا لاعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول. إن هذه الشراكة تساعد في تحسين عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول وظروف الحياة للسكان وإيجاد فرص عمل محلية، وكذلك التقليل من فوارق النمو في المنطقة، ودعم دور المجتمع المدني وتحقيق التقارب بين الثقافات والحضارات.

أسئلة الدراسة:

بناءًا على كل ماسبق، يتبادر إلى أذهاننا التساؤل الرئيسي التالي: ماهي أهم الجوانب التي ركزت عليها هذه الشراكة وأهميتها بالنسبة للدول المغاربية المشاركة؟ ويتفرع منه أسئلة فرعية:

- ماهي الأهداف الحقيقية التي تسعى الأطراف إلى تحقيقها؟

- ماهي التحديات والآفاق المستقبلية للشراكة الأوروبية المتوسطية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

- يربط بلدان الضفة الجنوبية والشمالية للمتوسط تاريخ عريق وموقع إستراتيجي هام جدًا في العالم، مما أفضى إلى إمضاء اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.
- تعتبر الشراكة الأورومتوسطية فرصة للتعارف وتبادل المنافع والنهوض بالدول النامية خاصة.
- الشراكة الأورمتوسطية تدعم اقتصاديات الدول العربية المغاربية من أجل خلق علاقات اقتصادية متكافئة بين الجانبين.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي من خلال الرجوع على بعض الأحداث التاريخية التي تخدم الدراسة، واقتراب تحليل المضمون لتحليل اتفاقية برشلونة التي تعد بمثابة الوثيقة التأسيسية لهذه الشراكة.

للإجابة على الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة سيتم التطرق للنقاط التالية:

- الجوانب الأساسية للشراكة الأورومتوسطية.
- الجانب الاقتصادي والمالي للشراكة الأورومتوسطية.
- التحديات وآفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية وآثارها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة لهذا الموضوع في حديثه على أهم القضايا الجيو إستراتيجية للبلدان المتوسطية وهي أهم الحاجات الأساسية التي تسعى لتحقيقها، وتزداد أهمية الحديث عن الشراكة الأورومتوسطية عند ربطها بمفهوم التعاون والاندماج، وكون الموضوع يسلط الضوء على مدى ضرورة التعاون بالنسبة للمتوسطي. كما أن البلدان المتوسطية تحظى بمكانة متميزة واستراتيجية، حيث تسعى جاهدة للإشراف على التعاون الاقتصادي وذلك من أجل التكامل.

المبحث الأول: الجوانب الأساسية للشراكة الأورومتوسطية

اهتمت الدول المغاربية بإجراء حوار مع المجموعة الأوروبية بعد حرب 1973، وطالبت فيه بمناقشة كافة أوجه العلاقات التي تربطها، غير أن الجانب الأوروبي أصر على أن يكون الحوار مقتصرًا فقط على الجانب الاقتصادي. هذا الحوار تمخض بعد ثلاث سنوات للوصول إلى ثلاث اتفاقيات مع الدول المغاربية المركزية (تونس، الجزائر، المغرب) عام 1976 في مرحلة أولى، ثم تلتها عدة بلدان عربية في مرحلة ثانية كإعلان برشلونة لسنة 1995 وتم فيه إبرام شراكة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف خلق قنوات جديدة لزيادة الصادرات العربية إلى دول شمال المتوسط، وذلك لإصلاح الخلل في الميزان التجاري فيها، خاصة وأن البلدان العربية تقوم بإصلاحات اقتصادية هيكلية، تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تعتمد على التصدير، وأن أوروبا تستطيع أن تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق ذلك كسوق للمنتجات العربية بسبب القرب الجغرافي. (سلوم، 2005)

لقد كانت تونس أول دولة عربية - متوسطية تبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي استمر العمل بها خلال السنوات 1978-1995. حيث ترتبط تونس بعلاقات متميزة مع فرنسا بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام، وتمتعت تونس في ظل هذه الاتفاقية بنظام تفضيلي لصادراتها إلى الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية. وقد حلت اتفاقية الشراكة لعام 1995 محل اتفاقية التعاون الأوروبية-التونسية، واصبحت تونس شريكًا في عملية برشلونة. (خشيم،2009، ص 51)

يندرج اتفاق الشراكة ضمن إعلان برشلونة على إقامة منطقة تبادل حر بين بلدان الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط. هذا الاتحاد الأوروبي الذي يعد أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52% والذي يسعى الى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطية سوى 5%[1](عبد الحميد). هذه الشراكة وتوقيع الاتفاقيات جاءت أيضًا لتعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من هذه الدول المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بتأسيس منطقة تجارة والمساعدة على تقوية العلاقات بينهما، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات في مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي وفي مجال التجارة. فمن التسهيلات التي قدمها الجانب الأوروبي نذكر منها:

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وإرداته من المنتجات الصناعية.
- الشراكة الاقتصادية والمالية والإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة.

[1] http://www.albankaldawli.org

- التوثيق بين معايير المقاييس، بحيث تتوافق المقاييس المتوسطية مع المقاييس الأوروبية. (خشيم،2009)
- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع، ماعدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات.
- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة، ولكميات تحدد سنويًا، وتختلف كذلك من دولة إلى أخرى حسب التعاون في هيكل الصادرات الزراعية.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من جانب الدول المغاربية للاتحاد الأوروبي هو التزامها بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقية الجات (GATT). وقد أقر مجلس الاتحاد الأوروبي في 1987/09/28 بروتوكولات جديدة ألحقت بالاتفاقيات المتوسطية، يتم بموجبها إزالة ما تبقى من رسوم على السلع الزراعية التي تهم وتخص في إنتاجها كل من اسبانيا والبرتغال، وذلك بالتوازي مع ما منح للدول المغاربية، وهو الأمر الذي أحدث ضررًا على مستوى صادرات الدول المغاربية من المنتجات الزراعية خاصة الحمضيات، وزيت الزيتون.

اتفقت أيضًا في اعلان برشلونة سنة 1995 على زيادة تركيز جهودها في المجالات التالية:[2]

- دعم الديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة، من خلال قيام حوار وتعاون أكثر قوة بما في ذلك إنشاء آلية الحكم الرشيد.
- خلق وتوسيع الفرص الاقتصادية، والمساعدة في إيجاد وظائف جديدة، والعمل على توسيع التبادل الحر من أجل أن يشمل الزراعة والخدمات.
- معالجة مسالة الهجرة من خلال إستراتيجية طموحة تساعد على تفادي المآسي الناجمة عن محاولات دخول الاتحاد الأوروبي بأساليب غير مشروعة.
- العمل على تأمين خدمات التعليم الأساسي، من أجل الارتقاء بمستوى التعليم، واستئصال الأمية وضمان التحاق الفتيان والفتيات بالمدارس الابتدائية بحلول عام 2015.

المطلب الأول: الجانب الاقتصادي والمالي

إن تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي يمثل العماد الأساسي للشراكة الأوروبية المتوسطية، ووسيلة فعالة لمكافحة اختلال التوازن والاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض البحر المتوسط، والرقي باقتصاديات الدول المتوسطية للضفة الجنوبية إلى مستوى يقارب مستويات اقتصاديات الدول الأوروبية. فالفوارق سجلت نسبًا عالية على مستوى كل المجالات الاقتصادية كالدخل المتوسط للفرد بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي. ركزت المبادرة على دعائم هي الأهداف الأساسية والمعلنة لهذه الشراكة والتي تتلخص في مجملها كالآتي:

1. **إنشاء منطقة للتجارة الحرة:** بدأ العمل بإنشاء منطقة للتجارة الحرة سنة 2010، وذلك بمقتضى اتفاقيات الشراكة الجديدة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية. فهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، فيتم التبادل التجاري في مجال السلع الصناعية وتدعيم هذا القطاع للدول المتوسطية وتأهيله حتى يقف أمام المنافسة للسلع الأجنبية، أما المنتجات الزراعية فتخضع للمعاملة التفضيلية. ومن الأهداف المستقبلية التي وضعت أيضًا آنذاك توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل تجارة الأسماك وفتح مجالات جديدة مثل الخدمات والاستثمار.

تمثل زيادة التبادل التجاري أحد الموارد الرئيسية، حيث يسهم بالمشاركة في تخفيض معدلات الأسعار، وزيادة معدلات الاستثمار، وتدعيم المنافسة المحلية. ويشكل الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي لدول المتوسط في تجارة السلع والخدمات والمصدر الأول للسياح، وأكبر الجهات المانحة للمساعدات. نصت الاتفاقيات على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية من الدول المغاربية المشاركة إلى السوق الأوروبية، كما تضمنت امتيازات جمركية بشأن المنتجات الزراعية، وذلك دون أن تلزم السوق شركاءها التجاريين بمبدأ المعاملة بالمثل أسوة ببقية الدول النامية. ففي سنة 1987 تم إبرام اتفاقية إضافية كما ذكرنا سابقًا، سمحت من خلالها دول السوق الأوروبية إلى الدول المغاربية المحافظة على المعدلات التقليدية لصادراتها وإلغاء الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية بالتدريج، وصولًا إلى إلغائها بالكامل لاحقًا، وذلك للحد من آثار انضمام كل من إسبانيا والبرتغال على حجم الصادرات الزراعية للسوق الأوروبية.

من مميزات هذه الشراكة أنها:

- تعد الوسيلة المفضلة للدخول والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة.
- تدفع بالمؤسسات إلى الدخول في الاقتصاد العالمي وتحقيق الميزة التنافسية.
- ظهور أسواق جديدة راقية.
- عامل لتنشيط ودفع الاستثمار الأجنبي.
- وسيلة للدخول لنظام المعلومات الاقتصادية.
- استغلال الفرص الجديدة للسوق مع الشركاء[3].

[2] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm
[3] http://centpourcentdziri.ahlamontada.net/t581-topic

2. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن الاتحاد الأوروبي لم يكن بقدر تطلعات دول المغرب العربي، فكانت حصته من رأس المال المستثمر بهذه الدول ضعيفة جدًا بالمقارنة بما تم استثماره في مناطق أخرى من آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية. إن من أسباب انخفاض معدلات تدفق الاستثمارات من الدول الأوروبية في الدول المغاربية كثيرة، منها:
   - عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
   - عدم التأكد من المردودية الاقتصادية.
   - عدم توافر المنشآت الداعمة للاستثمار مثل النقل والاتصالات.
   - عدم وجود يد عاملة مؤهلة بحجم هذه الاستثمارات.
   - التشريعات القانونية غير الملائمة.
   - الممارسات الإدارية المعرقلة مثل الرشوة والبيروقراطية...إلخ.

   إن كل هذه العناصر من شأنها أن تحجم من إقبال المستثمرين، وتقلل من محاولة خلق مؤسسات وشركات اقتصادية.
3. **التعاون الاقتصادي: يهدف هذا التعاون إلى:**
   - تسريع معدلات التنمية الاقتصادية، وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف.
   - زيادة التوظيف، وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية.
   - تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين، واتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة.
   - إتباع سياسات مبنية على قواعد اقتصاديات السوق.
   - وضع تشريعات واضحة تنظم نشاط القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق.
   - إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا، حيث أن من أهم عوامل النجاح التي ساعدت المنظمات في الدول المتقدمة هو تبنيها لبرنامج واضح وسهل لتشجيع العاملين بها على تقبل واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات (Marciniak et. al.2012, p3; Elmael, 2011, p5). لقد أثبتت الدراسات والتجارب على أن هذه التقنية تستطيع أن توفر للإنسان خدمات كثيرة لم يكن يعهدها من قبل. (غريبي،2006)

على هذا الأساس يعد قيام منطقة التبادل الحر في 2010 واحدًا من الأهداف الرئيسة للشراكة الأوروبية المتوسطية. وللمساعدة على تحقيق هذا الهدف، يقوم البرنامج الإقليمي حاليًا بتمويل 25 مشروعًا في نطاق الشراكة الاقتصادية والمالية[4]، والتي تمثل ركيزة خطة الشراكة. وأهم هذه المشروعات نذكر منها: اتفاقية أغادير- الشبكة الأورومتوسطية- الاستثمار في المتوسط - المبادرة الأورومتوسطية لمجتمع المعلومات - شبكة معاهدة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية "فيميز" - الحماية المدنية/ادارة الكوارث.

4. **التعاون المالي:** يساهم التعاون المالي في نجاح اتفاقيات المشاركة في مختلف المجالات، حيث أعطى الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لنجاح المشاركة في جميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك ضرورة زيادة المعونات المالية وزيادة القروض من البنك الأوروبي للاستثمار، إضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوروبية، وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية وتعبئة القدرات الاقتصادية. قدم بنك الاستثمار مساعدات مالية في شكل قروض قيمتها 14 بليون يورو منذ 1974 لتمويل مشاريع إنمائية في البلدان المتوسطية وذلك عن طريق آلية الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية[5]. وقد اقترحت المفوضية خطة عمل لآلية الجوار والشراكة الأوروبية الجديدة ميزانية بلغت 14,93 بليون دولار لتغطية فترة 2007-2013، يعتمد تخصيص الأموال فيها لبرامج كل دولة على حدة وفق احتياجاتها وقدراتها الاستيعابية، وكذلك على تنفيذ الاصلاحات التي تم الاتفاق عليها. بناءًا على كل ما سبق ومن أجل تهيئة المناخ الملائم لنجاح هذه الشراكة، يوجد هناك بعض من البلدان تقوم بتقديم الحوافز المالية الكبيرة والتي تتمثل في قروض وبمعدل فائدة بسيط لتنفيذ المخططات الاستثمارية للمواقع المستأجرة للمستثمرين، وأيضًا تقديم حوافز مالية لتوفير الموارد البشرية اللازمة لعملية الإنتاج. أيضًا القيام بتشجيع أي مبادرات جديدة لتقوية المؤسسات المحلية والتحفيز على تعبئة تمويل خارجي مؤمن من مصادر عامة وخاصة[6] (راتول). ويشمل هذا مشروعات في مجال تنمية الصادرات، والاتصالات، وتقنية تكنولوجيا المعلومات، والتعلم عن بعد، والخدمات الالكترونية.

[4] برنامج حوض البحر الأبيض المتوسط 2007-2013 النسخة النهائية معتمدة بموجب قرار الهيئة الأوربية رقم 4242

[5] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm

[6] http://www.albankaldawli.org

المطلب الثاني: الجانب الاجتماعي و الثقافي

جاء المحور الثالث لوثيقة برشلونة تحت عنوان " الشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية: تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التفاهم و التبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية"، يثير هذا البعد عدة قضايا رئيسية ذات الاهتمام المشترك من طرف البلدان على جانبي المتوسط من أهمها: إشكالية المعتقد وتنقل الأشخاص في الفضاء الأورومتوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.[7]

اعتبرت الشراكة في الميدان الاجتماعي والثقافي أشمل من البعدين السياسي والاقتصادي لكلتا جهتي المتوسط، الحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجية هي بمثابة عامل أساسي في تقارب الشعوب، ويمكن القول أنه لتحقيق هذا الغرض يجب التركيز على العناصر التالية:

- دعم الحوار والاحترام والتفاهم بين الثقافات كشرط أساسي للتقارب بين الشعوب: حثت الوفود المشاركة في ندوة برشلونة على أهمية الحوار بين الثقافات المتوسطية في إحداث نوع من التقارب بين الشعوب، وأكدوا على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام وضرورة دعمها.
- تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية والتكوين والتشديد على أهمية التنمية الاجتماعية: ركز البيان الأخير لندوة برشلونة على ضرورة تنمية الموارد البشرية لمختلف الدول المشاركة والتعاون فيما بينها من أجل التكامل بين المجالات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. ويأتي في إطار تنمية الموارد البشرية البرامج المشتركة للتعليم وتأهيل الشباب، تشجيع معرفة اللغات، تحسين الإجراءات الإدارية وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية و الثقافية.
- تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والتأكيد على الدور الهام للمجتمع المدني في دعم التعاون غير المركزي بين ضفتي المتوسط.
- إقامة تعاون في ميدان الهجرة غير الشرعية واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة للوقاية من الإرهاب ومكافحة تهريب المخدرات والجريمة الدولية المنظمة ومختلف مظاهر العنصرية.
- العمل على الإصلاح المباشر والشامل لقطاع التكوين المهني.

أخيرًا يمكن الإشارة أن البعد الثقافي يفترض التعمق في أوجه التعاون للتقريب بني المفاهيم والقيم بين شعوب بلدان البحر الأبيض المتوسط، وإيجاد تيارات ثقافية تخدم ذلك التواصل. عندئذ تستطيع الشعوب المتوسطية أن تؤسس لمنطق مشترك للتعامل في كل الجوانب و يسمح بتجاوز الاختلافات المحتملة بينها.

المطلب الثالث: الجانب الأمني و السياسي

بالرغم من وجود عدة رؤى متفاوتة لمجموعة الدول على ضفتي المتوسط في ما يخص المبادرات السياسية وخاصة الأمنية، إلا أن هناك شبه إجماع لدى الدول الأوروبية شمال المتوسط حول المخاطر التي تهددها والنابعة من الدول العربية جنوب المتوسط، والتي تتلخص أساسًا حسب رؤيتهم في: الهجرة الغير نظامية، التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة، وللحيلولة دون وقوع هذه المخاطر تضمن عقد الشراكة الأورومتوسطية على جملة من المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني، وتسعى الاتفاقية إلى التوصل من خلال الحوار المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة التالية:

- ضرورة تركيز واحترام المفاهيم الأساسية للتعددية وأسس الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية: من أجل توظيف أسس الحوار السياسي بين بلدان جنوب و شمال المتوسط، نص البيان الختامي لندوة برشلونة على ضرورة فرض واحترام مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمعايير الأوروبية. كذلك نص البيان على ضرورة التعاون بين الدول المشاركة في الندوة لفرض رقابة على مدى تطبيق هذه المفاهيم من خلال تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، الحريات الجوهرية والعنصرية.
- التسوية السلمية للنزاعات والصراعات بين مختلف الدول الشريكة: من أجل تحقيق السلام العادل و الشامل في منطقة الشرق الأوسط تمت الدعوة إلى التركيز على القرارات المتخذة على مستوى مجلس الأمن للأمم المتحدة، وعلى المبادئ المذكورة في مؤتمر مدريد للسلام بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام.
- مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة من خلال توطيد علاقات التعاون بين مختلف الدول شمال و جنوب المتوسط لضمان السلام والأمن والتنمية الإقليمية.

في هذا الإطار فقد أكد مسار برشلونة على ضرورة تعزيز الطابع الديمقراطي للأنظمة في الحوض المتوسطي (شرق أوروبا وجنوبها) وقد حدد مؤتمر التعاون و الأمن في أوروبا على ضرورة التوجه نحو دمقرطة الأنظمة السياسية التي يمكن أن تبني اقتصاد السوق.

[7] نص وثيقة برشلونة، المحور الثالث.

المبحث الثاني: تحديات و آفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية و آثارها

تواجه دول الاتحاد الأوروبي مشكلات تعوقها في التحول إلى التكامل الاقتصادي، كالتلوث البيئي، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والإنتاج النووي ونزع السلاح، ومحاربة الإرهاب والتعصب. أما الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية يمكن تصنيفها حسب الأولويات التالية: التنمية، الديمقراطية، الإصلاح الضريبي والموازنة، البيروقراطية السائدة، التبعية، أخطار التفتت. وهذه الأولويات قد تكون موضوع اتفاق أو اختلاف وفقًا لوجهات نظر الباحثين.

المطلب الأول: القيود والتحديات

بذلت دول الاتحاد الأوروبي جهودًا كبيرة لإزالة العائق الذي يفصلها عن الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية، والتي كانت قد تحفظت في البداية من الدخول في علاقات اقتصادية وأمنية شاملة مع الاتحاد الأوروبي. هذا التحفظ أمام هذا التعاون كان لعدة أسباب من أهمها:

- لا تزال فكرة التعاون المتوسطي تحظى بالدراسات والبحث نظرًا للغموض النسبي الذي يكتنف الفكرة من جهة، ولأنها ولدت مع ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية والإقليمية من جهة أخرى، وخاصة مع ثورات ما يسمى بالربيع العربي والتي أدت إلى تقلص ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي.
- فقدان التوازن المطلوب في العلاقة بين الطرفين، بل ساعد على تعميق الفجوة بينهما، وذلك لما تعانيه الدول العربية المتوسطية من التغيرات العميقة التي عاشتها في السنوات الماضية.
- ترى دول الاتحاد الأوروبي أن الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية تصدر له سوى مشاكل التطرف والإرهاب والهجرة الغير شرعية، مما جعلها تجد نفسها مطلع هذا القرن الحادي والعشرين تعاني من هذه المشاكل التي حرمتها من التغيير والاهتمام بالتنمية.
- انعدام الثقة بين الأطراف في المتوسط، هي من التحديات التي تقف حائلًا أمام مشروعات التعاون المتوسطي النزيه والذي يعود بالفائدة المتوازنة للطرفين.
- هذه التحديات كثيرة ومتنوعة ومتعددة، ولكن هناك دوافع للمضي قدمًا في هذا البديل الاستراتيجي من أهمها:[8]

1. التعليم وفرص العمل: إن هذه المرحلة مهمة جدًا، وتعتبر من الأولويات الضرورية، فيجب على الدول المتوسطية العناية بهذا القطاع. وفي إطار هذه الشراكة على الدول التعاون فيما بينها في مجال البحث العلمي والتقني، من خلال الجامعات ومراكز البحث ووضع الاستراتيجيات المناسبة، وتأهيل الأيدي العاملة المدربة من أجل خلق فرص التنمية، وخاصة لدول منطقة حوض المتوسط الجنوبية.
2. الطاقة: إن نفاذ ونضوب النفط في المستقبل يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه اقتصاديات الدول النفطية المتوسطية من الضفة الجنوبية، وأن مجابهة تحديات الطاقة تتطلب من هذه الدول تبني خطة تستلزم القيام ببعض المهام على المدى المتوسط والبعيد، مثل ترشيد استغلال الطاقة ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة غير النفطية مثل الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية، والعمل في إطار الشراكة على تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.
3. السكان: إن معدل نمو السكان للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية مرتفعًا بالمقارنة مع متوسط معدلات النمو السكاني في البلدان الأوروبية من الضفة الشمالية، وإن هذه الزيادة السكانية تؤدي إلى التوسع في أسواق العمل للدول المتوسطية دون توافر منشآت لاستيعابها.
4. العلوم والتكنولوجيا: تعاني مؤسسات دول المتوسط الجنوبية من ضعف واضح في مجال تقنية المعلومات، خصوصًا وأن هذا العصر هو عصر تقنية المعلومات والاتصالات، والتي تعتبر بحق أهم دعائم وأسس تقدم الدول وتطورها، حيث أوضحت بعض التقديرات بأن حوالي 50% من استثمار رأس المال الجديد أصبح يوجد في مجال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات (Westland & Clark, 2000, p.520). هذا الاستثمار يحسن من معدل الإنتاج للمنظمات، وتقبل الفرد أو المستخدم لهذه التنقية الجديدة يعتبر مكسب ونقطة قوة للمنظمة. إضافة إلى ذلك فتقنية الإنترنت تؤدي إلى تسريع تبادل البيانات والمعلومات وتخفيض تكاليف الإدارة، وهذا يطرح تساؤلات عدة حول الحوكمة ومواضيع أخرى رئيسية مثل تسهيل إمكانية الحصول على الخدمات الفورية بين البلدان وتقديمها الى زبائنها، وتكامل الموارد والاهتمام بالبنية التحتية.
5. الزراعة والغذاء: يشكل القطاع الزراعي أشد التحديات التي تواجه الاقتصاد النامي، الذي لا يزال عاجزًا عن تلبية احتياجات المواطن الغذائية. إن الدول جنوب المتوسط مازالت تتميز باقتصاد مستورد للغذاء بنسبة تتجاوز 50% من احتياجاته مما يستدعي الاهتمام أكثر بالمجال الزراعي وتطويره.
6. المعلومات: إن الاهتمام بتطوير مؤسسات البحث للدول المتوسطية أصبح عامل مهم وذلك عن طريق البحث العلمي، وإرساء قواعد للمعلومات وشبكات الاتصال وإنشاء بنوك للمعلومات متطورة. خصوصًا ونحن نعيش اليوم في عصر انفجار المعلومات والمعرفة، ويعبر عن ذلك بالنمو المستمر في تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات، وتحول العالم الى قرية صغيرة حيث تتدفق المعلومات من خلال شبكة

[8] http://islamfin.go-forum.net/t601-topic

الانترنت متجاوزة الحدود الجغرافية وقيود المكان (ياسين، 2012، ص37). من نتائج هذه التحولات انبثاق اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة حيث انتقال مفاتيح القوة من المادة إلى المعلومة ومن الآلة إلى المعرفة.

المطلب الثاني: فرص وإمكانيات التعاون المتوسطي

توجد مجموعة من الفرص والإمكانيات المطروحة لتحقيق نجاح التعاون المتوسطي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون، نذكر منها:

- التقارب الجغرافي الذي رشح دول الاتحاد الأوروبي للتعاون أكثر من غيرها مع الدول جنوب و شرق المتوسط، وهي مؤهلة لمساعدة هذه الدول على تنمية اقتصاداتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضها من جهة أخرى، وبالتالي تجعل كلا منها عمقًا استراتيجيًا للآخر.
- وجود مجموعة من المشكلات التي تواجه الدول المتوسطية وتحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على دول المتوسط كلها، ومن بين هذه المشكلات نجد مشكل الهجرة، مشكل الإرهاب، مشكل التلوث البيئي، الأمن، الطاقة، المياه، ...الخ، هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسطية باعتبارها تمثل خطرًا مشتركًا لها.
- وجود الرغبة السياسية من الدول المتوسطية على الدخول في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا يعتبر من المؤثرات القوية للتقارب المتوسطي.

المطلب الثالث: آفاق مستقبلية لتعزيز التعاون

رغم القيود والتحديات التي يواجهها التعاون المتوسطي، إلا أنه على بلدان الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط العربية بذل جهودا كبيرة في استفادة الطرفين من هذا التعاون، وبالتالي فهو يحمل في طياته آفاقًا مستقبلية تعزز التعاون والاندماج على عدة أصعدة، ومنها:

- التعاون قضية مصالح مشتركة: حتى نجعل من المتوسط منطقة تعاون تقوم على التنمية والاستقرار يتوجب جعل مبدأ المصالح المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي، تقوم تلك المصالح المشتركة على تبادل قيم ذات صبغة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فهو تبادل يعود بالفائدة والاستفادة للأطراف كلها، وهذا هو المبدأ الذي بنيت عليه اتفاقيات الشراكة المتوسطية.
- الإدارة السياسية الواضحة: إن التعاون من أجل تنمية متوسطية جماعية يحتاج في الأساس إلى إرادة سياسية جماعية ثابتة، قادرة على تخطي الصعاب والمشكلات التي تواجه مشروعات التعاون مهما كبرت وتفاقمت. وعدم وجود اضطرابات ومنازعات سياسية، واستقرار الأوضاع الأمنية، إذ أنه من غير المعقول أن يتوجه المستثمرون إلى دولة يوجد بها انقلابات عسكرية وصراع دائم على السلطة، مثل ما حدث فيما يسمى بثورات الربيع العربي، حيث أنه في أغلب الأحيان لا يلتزم الحكام الجدد بما منحه الحكام السابقون للمستثمرين من تعهدات وضمانات[9].
- الرغبة في التفاعل مع حضارة الغير: إن الحوار والتفاعل الحضاري بين الحضارات العربية والغربية تنفتح فيه نوافذ الفكر والثقافة وقنوات الاتصال على مختلف عطاءات الفكر الإنساني، وبالتالي فهو مؤثر لآفاق واعدة من خلال التعاون المتوسطي.
- الديمقراطية والأمن والتنمية: هذه العناصر الثلاث هي مفاتيح التعاون والتقارب المتوسطي وتعمل على خلق التوازن المطلوب، عن طريق تقليل حجم الفجوة بين دول المتوسط.

في الأخير يمكن القول أن هناك أسبابًا عديدة تدعو للتفاؤل، فإقليم المتوسط يمتلك الإمكانات اللازمة للنهوض والتعافي إذا ما وفرت البلدان المعنية السبل وبذلت الجهود اللازمة للتعامل مع تلك التحديات حيث تعد هذه المنطقة موطنًا للثقافات الثرية ومهدًا للحضارة الحديثة، وتضم المنطقة مفكرين ورجال أعمال برزوا على الصعيد الدولي فضلًا عن الطاقة المتجددة للشباب، فالاستثمار في هذه الموارد البشرية يعد أمرًا جوهريًا. يجب أيضًا الدعوة لتطوير التجربة مستقبلًا من خلال الإسراع بتحقيق الاندماج الجهوي بين بلدان جنوب المتوسط، وتبني سياسة أوربية جديدة للحوار مع هذه البلدان، وتدارك التأخر بنهج إصلاحات عميقة خاصة في دول الجنوب المتوسطي من خلال مزيد تحرير الاقتصاد، تحسين مناخ الاستثمار، ونشر الديمقراطية.

الخاتمة:

من خلال الإطار النظري لهذه الورقة ومراجعة أدبيات الدراسة في هذا الموضوع وهو البلدان المتوسطية العربية والشراكة الاورومتوسطية، والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق التكامل الاقتصادي. تبين أن هناك العديد من الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدان الأوروبية وبلدان المتوسط العربية في كافة المجالات، وذلك لتسهيل الشراكة والمساهمة في تشجيع الاستثمار.

[9] http://islamfin.go-forum.net/t601-topic - http://centpourcentdziri.ahlamontada.net/t581-topic

الروابط الجغرافية تشجع هذه البلدان على الاهتمام بهذه الشراكة ومحاولة القضاء على العوائق التي تواجهها، وخاصة ما تمر به البلدان الأوروبية من أزمة اقتصادية انخفض فيها معدل النمو، وما مرت به بلدان جنوب المتوسط من ثورات خلال السنوات الأخيرة حيث أدت إلى تنامي الفساد والضعف أيضًا في معدلات النمو الاقتصادي، وظهور مجموعات سياسية غير مؤهلة للقيادة، وتنامي ظاهرة العنف والإرهاب.

هذا وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

أولًا: النتائج:

- يعتبر مؤتمر برشلونة، والإعلان الذي جاء به في 27-28 نوفمبر 1995 بمثابة نقطة انطلاقة مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وقد ارتكزت هذه الشراكة على ثلاث أبعاد أساسية هي: الجانب السياسي والأمني، الجانب الاقتصادي والمالي والجانب الاجتماعي والثقافي.
- تمثل تونس، الجزائر والمغرب الدول المستهدفة من الاتحاد الأوروبي لعقد هذه الشراكة لما تمثله هذه الدول من أهمية كبرى حيث تعد سوقًا للمنتجات الأوروبية، وهي بمثابة منطقة نفوذ استراتيجي للاتحاد الأوروبي الذي كان في طور التوسع.
- الشراكة تمثل انقطاعًا عن سياسة المساعدات التي كانت تندرج تحت عنوان التعاون من أجل التنمية.
- الشراكة الأورومتوسطية خلقت جوًا من الإصلاحات والانعكاسات الإيجابية بين الأطراف المشاركة خصوصًا على المستوى الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد يمثل العصب الأساسي لتقدم الدول.

ثانيًا: التوصيات:

- يجب إعادة النظر في الأهداف الحقيقية لهذه الشراكة، وتقييم نتائجها من قبل الدول المغاربية بشكل جماعي ومنسق، وليس بشكل فردي، خاصة وأن الطرف الأوروبي يفاوض ككتلة واحدة، على عكس الدول المغاربية مما يفقدها الفعالية في اتخاذ القرارات.
- محاولة إيجاد بدائل لهذه المشاريع من أجل تحقيق التنمية والاستقرار في منطقة جنوب المتوسط يكون منبعها الدول المغاربية مما يجعلها أكثر فاعلية ونجاعة وليس مجرد تابع.
- محاولة الاستفادة من التنافس بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص دول المغرب العربي وتحويله لصالحها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. باط، عبد الحميد. الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*: ع1. http://www.albankaldawli.org
2. بهلولي، فيصل. (2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث: (11)، جامعة ورقلة.
3. خشيم، مصطفى عبد الله. (2009). اتفاقيات الشراكة الاورو.مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية البينية لدول اتحاد المغرب العربي. *مجلة الجامعة المغاربية*: جامعة دمشق- كلية الاقتصاد.
4. سلوم، ندى كامل.(2005). *الشراكة الأوروبية العربية المتوسطية*. http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName
5. صايج، مصطفى. (2008). الإتحاد المتوسطي، خلفيات وسيناريوهات. *مجلة العلوم الإستراتيجية مركز الشعب للدراسة الإستراتيجية جامعة الجزائر:* العدد الأول.
6. غربي، واجب. (2006). الحكومة الإلكترونية... مفهومها، متطلباتها وفوائدها. *مجلة العلوم الإنسانية*: جامعة الملك خالد.
7. الكفري، مصطفى العبد الله. (2004). العولمة وتطورات العالم المعاصر. *مجلة الحوار المتمدن*.
8. مصطفى، محمد، نهرا، كمال فؤاد. (2001). *صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية*. مركز دراسات الوحدة العربية،أوت، ص 21.
9. ياسين، سعد غالب. (2012). *نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات*. دار المناهج للنشر والتوزيع.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Akrimi N. (2004). *Le partenariat euro-méditerranéen : une logique de développement régional dans une perspective globale?.* in Xuereb P.G. (ed.) The European Union and the Mediterranean: the Mediterranean's European Challenge, Vol. 5, European Documentation and Research Centre, University of Malta, P 73 .
2. Brach J. (2007). The Euro-Mediterranean partnership : the role and impact of the economic and financial dimension. European Foreign Affairs Review, 12(4), 556. https://doi.org/10.54648/eerr2007045

3. Fakhr, Ahmad. (2000). *La Reconstruction D'un Espace D'échanges : La Méditerranée, Centre d'études et de documentation économiques*, juridiques et sociales, P 14

4. L'état d'avancement du partenariat euro-méditerranéen, Annexe n° 1 : Déclaration de Barcelone (27-28 novembre 1995) http://www.senat.fr/rap/r01-121/r01-1214.html 3

5. Patten Chris. (2001). *Coherence and cooperation: the EU as promoter of peace and development*. Stockholm Institute of International affairs, 4 December 2001, p 18.

6. Stéphanie Darbot-Trupiano. (2007). *Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite*. L'éspace Politique , N 2 , 2007 .

رفاد REFAAD
www.refaad.com

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال
Global Journal of Economics and Business (GJEB)
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2
E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

The Arab Mediterranean Countries and the Euro-Mediterranean Partnership

Zied Akrout
Associate Professor of Economic Sciences, King Khalid University College of Business, KSA
zakrout@kku.edu.sa

Received: 14/2/2022 **Revised:** 26/2/2022 **Accepted:** 27/3/2022 **DOI:** https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.2.7

Abstract: The Euro-Mediterranean Partnership represents one of the foreign projects presented to the Arab countries in the south of the Mediterranean. The European Union is the engineer and main driver of it at the behest of the French Republic, which still considers this region an extension of it by virtue of heritage and historical relations. Therefore, this paper sheds light on the Arab Mediterranean countries and the Euro-Mediterranean Partnership by analyzing the basic aspects on which this agreement focused on the political, security, economic, financial, cultural and social levels on the one hand, and the most important challenges that constituted an obstacle to the success and extension of Mediterranean cooperation projects on the other hand. Finally, the paper presents opportunities and possibilities as well as future prospects for the success and enhancement of cooperation, by finding alternatives for many projects in order to achieve development and stability on both sides of the Mediterranean.

Keywords: *Euro-Mediterranean Partnership; economic integration; free trade; ICT; Maghreb countries; Mediterranean cooperation.*

References:

1. Bat, 'bd Alhmyd. Alshrakh Alawrwmtwstyh Wathrha 'la Alaqtsad Aljza'ry. Mjlt Aqtsadyat Shmal Afryqya: '1. http://www.albankaldawli.org
2. Bhlwly, Fysl. (2012). Altjarh Alkharjyh Aljza'ryh Byn Atfaq Alshrakh Alawrwmtwstyh Walandmam Ela Mnzmt Altjarh Al'almyh, Mjlt Albahth: (11), Jam't Wrqlh.
3. Ghryby, Wajb. (2006). Alhkwmh Alelktrwnyh... Mfhwmha, Mttlbatha Wfwa'dha. Mjlt Al'lwm Alensanyh: Jam't Almlk Khald.
4. Alkfry, Mstfa Al'bd Allh. (2004). Al'wlmh Wttwrat Al'alm Alm'asr. Mjlt Alhwar Almtmdn.
5. Khshym, Mstfa 'bd Allh. (2009). Atfaqyat Alshrakh Alawrw.Mgharbyh Wtathyrha 'la Altjarh Alkharjyh Albynyh Ldwl Athad Almghrb Al'rby. Mjlt Aljam'h Almgharbyh: Jam't Dmshq- Klyt Alaqtsad.
6. Mstfa, Mhmd, Nhra, Kmal F'ad. (2001). Sn' Alqrar Fy Alathad Alawrwby Wal'laqat Al'rbyh- Alawrwbyh. Mrkz Drasat Alwhdh Al'rbyh,Awt, S 21.
7. Sayj, Mstfa. (2008). Alethad Almtwsty, Khlfyat Wsynarywhat. Mjlt Al'lwm Alestratyjyh Mrkz Alsh'b Lldrash Alestratyjyh Jam't Aljza'r: Al'dd Alawl.
8. Slwm, Nda Kaml. (2005). Alshrakh Alawrwbyh Al'rbyh Almtwstyh. http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?filename
9. Yasyn, S'd Ghalb. (2012). Nzm Alm'lwmat Aladaryh Wtknwlwjya Alm'lwmat. Dar Almnahj Llnshr Waltwzy'.